25 ألف لاجئ تم ترحيلهم العامين المنصرمين وضِعْفُهم دخلوا العام الجاري

الهجرة واللجوء.. مشاكل إضافية لليمن

إنه ذلك الصبي الذي لم يتجاوز عمره الـ(15) عاما هاجر من موطنه إثيوبيا إلى اليمن قاطعا مسافة البحر عبر التهريب اتجه الطفل إلى السفر بعد أن فقد والديه وأصبح يتيما لم يعله أي أحد من أفراد أسرته.. قصته المأساوية لا تنتهي هنا بل تبدأ بعد وصوله الأراضي اليمنية حين عمل في الشحت في قرى باب المندب مقابل الحصول على قوت يومه من أجل بقائه يوماً آخر.

ليس الصبي وحده من هرب إلى باب المندب بعد أن ضاقت به السبل، فالصبي ليس أقل وطأة من تلك الأسرة الإثيوبية التي هاجرت بشكل غير شرعي عبر البحر على يد تلك العصابات المهربة تصل الأسرة المكونة من الزوج وزوجته وابنته البالغة من العمر عشرة أعوام وتستقبلهم أحد الأحواش الخاصة بالمهربين تلقى الزوج التعذيب وتتعرض زوجته للاغتصاب اشترطوا في حال أراد زوجته وابنته، خرج الزوج طالبا للمال لكنه لم يعد لإنقاذ أسرته تترقب الزوجة العودة له لكن دون جدوى فتدرك أنه لا مجال إلا الهرب بابنتها من تلك العصابة وبالفعل تنجح في الهرب لاذت بالفرار من العذاب لكنها أيضا ذاهبة إلى المجهول.

> الاغتصاب وبتر الأعضاء انتهاكات جسدية يمارسها مهربو البشر

تحقيق / بلقيس الحنش

حالة أخرى تزيد من الألم لا يكفي أن نسردها في هذه السطور فقد لا تتخيل أن ترى أخاك يموت بجانبك دون أن تقدر على مساعدته ترى أنفاسه الأخيرة وأنت عاجز أمامه في حال وجدت نفسك بهذا الموقف لا قدر الله تأكد أنك تقتل ألف مرة دون أن تموت. هذا ما جرى لأحد الأخوين الشابين اللذين قررا الهجرة للعمل فعند وصولهم إلى أحد الأحواش الخاصة بالمهربين تحملوا التعذيب والجوع إلى أن وصلت حالة أحدهما إلى الخطر فقرر المهربون الإفراج عنهما لأن وجودهما يعد عبئا على العصابة لم تكتف هذه العصابة بالإفراج عنهما بل رموهما في منطقة لا تطأها أقدام السكان في تلك المنطقة فظل الأخ الأول ينازع الموت وأخاه الثاني يقف إلى جانبه بعجز تام إلى أن تلفظ أنفاسه الأخيرة بعيدا عن الناس قريبا من البحر والسماء.

*هذه نماذج من القصص الواقعية التي تحدث في منافذ اليمن من قبل المهربين والمتاجرين بالبشر، فاليمن تشكل أرض العبور للدول المجاورة فأغلب المهاجرين يصلون إلى اليمن كمحطة (ترانزيت) حتى يهاجرون لدول الجوار. هذه وقائع وانتهاكات إنسانية لا يمكن لليمن وحدها أن تعمل على الحد منها إذا لم تتحمل الدول الإقليمية والدولية مسؤوليتها في مساندة اليمن للتخفيف من وطأة تلك الانتهاكات وهذا ما استشعره المجتمع الدولي ونتيجة لذلك أقيم مؤخرا المؤتمر الإقليمي بصنعاء خلال الأيام الماضية بحثا عن حلول جذرية ومعالجات تمثلت بإعلان صنعاء.

فعن تلك الحلول يشير السيد أمين عوض- المدير الإقليمي للمفوضية السامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- إلى أن هذه المعالجات التي خرج بها المؤتمر هي البداية لوضع حل للكارثة الإنسانية التي تحدث من قبل المهربين والمتاجرين. وأضاف قائلا: المرحلة الأولى من هذه المعالجات تكون بمتابعة التوصيات النابعة من المؤتمر وستكون هناك لجنة للمتابعة ووضع الآليات لمتابعة الدول والحكومات ووضع برنامج التنفيذ فيه هذه التوصيات.

لا توجد عقوبات

وعن العقوبات الدولية للمهربين والمتاجرين بالبشر ينوه السيد أمين بأنه حتى اللحظة لا توجد عقوبات دولية إنما هناك عدد من القوانين المحلية التي تتبع بعض الدول التي قامت بإصدارها تجرم وتمنع وتعاقب المهربين وتنظم اللجوء والمجتمع الدولي إزاء هذه الظاهرة اكتفاء بالتنديد والإدانة الدولية إزاء هؤلاء المجرمين.

وقال: نحن نعول على التوصيات التي خرج بها المؤتمر والتي شددت على ضرورة إصدار قوانين دولية تجرم عملية التهريب والاتجار وترجمتها محليا ووضع العقوبات الدولية إزاءهم ووضع قوانين تجرم الاتجار وتهريب النساء والفتيات.

قطع الأعضاء

وعن الجرائم المرتكبة من قبل المهربين والمتاجرين وأنواعها يشير العقيد عبدالله علي الزرقة- مديرعام المتابعة والترحيل بمصلحة الهجرة والجوازات- إلى أن هناك العديد من الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين ولقد وصلت حالات عدة تمثلت في قطع الألسن وبتر الأعضاء التناسلية والاغتصاب للنساء وبتر أجزاء من الأصابع.

ينوه الزرقة بأن هذه الجرائم اليوم أصبحت منظمة، فالمهربون يملكون أحواشاً يضعون فيها المهاجرين ويطلبون منهم دفع مبالغ مالية لإخراجهم وفي حالات عدم القدرة على الدفع تتم مثل تلك الانتهاكات على حد وصفه.. مضيفا أن اليمن وحدها لا تستطيع مواجهة هذا الأمر ما لم تتكاتف فيها المجتمع الدولي فالبلد يعاني الكثير وينقصه الإمكانيات اللازمة

ويقول الزرقة إنه خلال العامين الماضيين تم ترحيل ما يقارب (25) ألف مهاجر بشكل طوعي أما هذا العام فإن الرقم أكبر من هذا بكثير.

فيما أشارت المصادر الحكومية اليمنية إلى أنه تم التنسيق مع دول المصدر بحيث يتم عمل حملات إعلامية في دول المصدر توضح فيه الجرائم المرتكبة على المهاجرين غير الشرعيين وما يلقاه المهاجر من قبل عصابات التهريب والمتاجرين بالسلاح.

بعض دول المصدر بدأت بعمل عقوبات على من يقوم بعملية التهجير منها إلى منافذ اليمن وتشمل العقوبات على المهاجرين أنفسهم كآلية للحد من تدفق المهاجرين منها إلى المنافذ اليمنية.

250 ألف مسجل بالمفوضية

كما تشير الإحصائيات أن عدد اللاجئين المسجلين في المفوضين هو (250) ألف لاجئ وأن أكثر من (500) ألف مهاجر لم يسجلوا حتى اللحظة أي أن هناك ما يقارب المليون مهاجر ولاجئ يتواجدون في الأراضي اليمنية لم يتم تسجيلهم لدى المفوضية وهو رقم كبير جدا خاصة ما تعانيه اليمن من مشاكل إنسانية متعددة وأوضاع سياسية واقتصادية غير مستقرة وتوضح الأرقام أنه في عام 2012م وصل إلى الأراضي اليمنية حوالي (107.532) شخصا عبر خليج عدن والبحر الأحمر وهي أعلى نسبة سجلتها المفوضية سجل خلال العام الجاري 2013م عن وصول الشواطئ اليمنية حوالي (62.194) معظمهم من الجنسية الأثيوبية، إضافة إلى مشكلة النزوح الداخلي التي تعاني منها اليمن، فهناك ما يقارب (300) ألف نازح داخلي شمال البلاد جراء الصراعات المتقطعة وعودة (100) ألف نازح جنوب اليمن.

> مفوضية اللجوء تؤكد: مليون لاجئ دخلوا الأراضي اليمنية ولم يسجلوا لدينا

إعلان صنعاء وتوصياته

بداية لحل مشكلة اللجوء والهجرة من القرن الأفريقي

كتبت / بلقيس الحنش

يعد إعلان صنعاء الذي انبثق عن المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن الذي أقيم مؤخرا بصنعاء برعاية من رئيس الوزراء احمد سالم باسندوة الذي تنظمه وزارة الخارجية باليمن علامة فارقة لحل المشكلة الأزلية التي تعاني منها اليمن لسببين أولهما موقعها الجغرافي الذي جعل منها منطقة عبور من القرن الأفريقي إلى الدول المجاورة ثانيا التزامها الدولي بعد توقيعها على الاتفاقية الدولية تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء.

فقد أشار الإعلان إلى جملة من التدابير والإجراءات التي سيقوم بها المجتمع الدولي إزاء مشكلة الهجرة واللجوء منها إنفاذ القانون في مواجهة شبكات التهريب والاتجار بالبشر في كل من دول المصدر والعبور والمقصد والذي سيكون عبر التأكيد على أهمية الصكوك الدولية بشان اللجوء والهجرة والمسائل ذات الصلة بالتهريب والاتجار بالبشر من قبل الدول المنظمة لتلك الصكوك وترجمة الالتزامات الواردة في الصكوك الدولية وعمليات الإنقاذ في عرض البحر والقضايا الأخرى المتصلة بها والخطط والاستراتيجيات المتبعة من قبل الدول المنظمة لهذه الصكوك.

إضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والآليات القائمة لمكافحة تهريب والاتجار البشر في المنطقة من خلال تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقانونية وصولا إلى الملاحقة القضائية الفاعلة لمرتكبي تلك الجرائم وحماية الضحايا ودعم التعاون الدولي وتعزيز آليات الإنقاذ والحماية في عرض البحر من خلال تحسين آليات الحث وبناء القدرات في مجال عمليات الإنقاذ في خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب وتوسيع الأداء الميداني لخفر السواحل والقوات البحرية في اليمن والدول الأخرى.

كما أكد الإعلان على بذل المزيد من جهود التوعية العامة بمخاطر الهجرة غير النظامية في مجتمعات دول المصدر والمقصد والسعي لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ برامج العودة لمعالجة تدفقات الهجرة غير النظامية.

وأشار الإعلان من خلال ما سبق إلى عدد من التوصيات أهمها: البحث عن الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية من دول المصدر ومعالجة المشكلات الموجودة فيها من خلال دعم عملية السلام والاستقرار في الصومال والمناطق الأخرى المتأثرة بالصراع ومعالجة التحديات الاقتصادية ولاجتماعية عبر برامج التنمية الشاملة والعادلة في تلك المناطق ومضاعفة الجهود لإيجاد أوضاع آمنه للعودة الطوعية لبلدانهم وزيادة الدعم الدولي لمكافحة الفقر في دول المصدر.

وإنفاذ القوانين من خلال التأكيد على الصكوك الدولية، ودعم برامج العودة وتعزيز التعاون في مجال العمالة من خلال دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في دول المصدر مع التركيز على القطاعات التي قد يبدو فيها طلب كبير على الأيدي العاملة وكذا القيام بحملات توعية تهدف إلى تقديم رسائل إعلامية توضح مخاطر الهجرة غير النظامية وما الذي يلاقيه الذي يطلب اللجوء أو الهجرة بشكل غير شرعي مع توضيح إمكانية الهجرة بشكل نظامي.

إضافة إلى تعزيز نظام الحماية في مجال اللجوء والتعاون الإقليمي والدولي للحد من تدفق الهجرة غير النظامية وجمع البيانات وتحليلها وأخير متابعة آلية تنفيذ الإعلان.

ويعد هذا الإعلان حسب رأي المراقبين والمهتمين بظاهرة اللجوء البداية لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تدخل الأراضي اليمنية من القرن الأفريقي فقد قدرت آخر الإحصائيات أن ما يقارب (مليونا ومائتي ألف) أفريقي لاجئ ومهاجر موجودون في الأراضي اليمنية وهو عدد يجعل اليمن في تحدٍ صعب خاصة وأن ظروف البلد الاقتصادي والسياسي والإنساني مقلق على حد وصف الخبراء العاملين في المجال الإنساني كما أن الانتهاكات التي تحدث منذ الهجرة من بلد المصدر حتى وصولها للأراضي اليمنية انتهاكات صارخة تجعل من الجميع بما فيها المجتمع الإقليمي ضرورة الوقفة الجادة لوقف تلك الانتهاكات.

مواطنو مديرية التعزية يناشدون وزير العدل

> تواترت الشكاوى والمناشدات التي يرسلها المواطنون إلى الصحيفة بسبب سوء تعامل أمناء السر وبعض القضاة.. في العدد الماضي وفي صفحتي قضايا وناس نشرنا مناشدة وتظلماً من عدد من الأهالي بمديرية الشمايتين حجرية محافظة تعز نددوا فيها بسوء وممارسة عضو المحكمة وأمين السر في التعامل مع قضاياهم والتلاعب بها.. وخلال هذا الأسبوع وصلت إلينا شكاوى من مواطنين بمديرية التعزية يشكون من نفس المعاملة والأسباب التي نشرنا على ضوئها مناشدة أبناء مديرية الشمايتين.

حيث شكا عدد من أبناء مديرية التعزية من معاملة أمين سر محكمة التعزية الإبتدائية وأحد القضاة بالمحكمة ويصفون في شكواهم التي طلبوا إيصالها إلى وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء عبر الصحيفة أنهم لا يحصلون على العدالة وأن المماطلة في البت بقضاياهم أهم سمات هذه المحكمة مما يثير تذمر المتخاصمين ويزيد من الفتن والمشاكل بين المواطنين، وأضافوا في مناشدتهم أن بعض أمناء السر يرفضون إنجاز إخطاراتهم ويتلاعبون في وثائقهم التي تصدر عن المحكمة وأنهم لا يحصلون عليها إلا بعد معاناة وبمقابل..

ونحن بدورنا نضع هذه المناشدة على طاولة الأخ معالي وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى.

الصحيفة تحتفظ بعدد من الوثائق.

أسرة القطافي تناشد مدير أمن الأمانة بضبط قاتل ابنها

> ناشدت أسرة المجني عليه عوض عايض علي ناصر القطافي مدير عام شرطة أمانة العاصمة بضبط المتهم بقتل ابنهم عوض الذي تم العثور عليه مقتولاً بداخل سيارة المتهم بقتله «ماجد مرشد صالح العبدلي» وذلك في 6 أكتوبر 2013 م حسب مناشدتهم.

وأكدت مذكرة مرسلة من إدارتي الشرطة والبحث الجنائي بمحافظة الحديدة إلى الإدارة العامة لشرطة العاصمة بأن المتهم يسكن بأمانة العاصمة وتحديداً في حي الحصبة شارع مازدا، ويعمل أيضاً بالمقاولات.. وطلبت من شرطة الأمانة ضبط المذكور وإرساله إليهم من أجل استكمال إجراءات التحقيق في الحادثة.

وبحسب الوثائق التي أحضرها أحد أفراد أسرة المجني عليه إلى مقر الصحيفة، فإن أفراد مركز شرطة الشهيد الأحمر بالأمانة لم يتمكنوا من ضبط المتهم الساكن في المنطقة المناطة بهم، خلال الأيام الماضية، رغم تردد لهم إلى بيت والد المتهم لأكثر من مرة.. وأفاد قسم الشهيد الأحمر في مذكرة الرد على توجيه الإدارة العامة لشرطة العاصمة بأن المتهم متخف داخل المنزل وبرفقته مجموعة مسلحة.

وطلب مركز الشهيد الأحمر من الإدارة العامة لشرطة الأمانة الاطلاع والتوجيه بما يرونه مناسباً وفقاً للنظام والقانون وضبط المتهم وإرساله للإدارة المختصة في القضية.

العزاني رجل شرطة يستحق الاهتمام

>بحس أمني عال وضمير إنساني في هذه الأيام.. فقد بادر بمشاعر المسؤولية المساعد منير عبدالقوي العزاني مساعد خدمات شرطة الدوريات بالجراف بإنقاذ وإسعاف الزميل علي مسعد أحمد الويس أحمد موظفي مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر بعد أن تعرض لحادث مروري في الشارع العام على خط المطار، وقيامه بملاحقة وضبط السيارة التي تسببت بالحادث.. المساعد العزاني يكون بهذا العمل النبيل والإنساني قد ضرب أروع الأمثلة في تقديم الواجب الوطني والأخلاقي الذي يجب أن يؤديه أي رجل أمني تجاه أي مواطن تجسيداً لشعار الشرطة في خدمة الشعب.. تحيه لهذا الشاب الذي يمثل قدوة لكل منتسبي وزارة الداخلية وهي مناسبة ودعوة أيضاً لقيادة الوزارة وقيادة شرطة الدوريات للاهتمام وتشجيع مثل هذه الكوادر الشابة التي تعكس الجانب الإيجابي لأداء وعمل ومهام وزارة الداخلية.

الحيدري يطالب برد الاعتبار

> أفرجت نيابة شمال الأمانة عن محمد يحيى الحيدري المتهم بإدخال حبوب ممنوعة ومخدرة إلى إصلاحية وتأهيل صنعاء «السجن المركزي سابقاً» وبيعها للسجناء.. وذلك لعدم ضبط أي حبوب ممنوعة أو مخدرة بحوزة الحيدري.

جاء ذلك الإفراج بعد أن أرسل مركز شرطة 26سبتمبر المتهم إلى النيابة مع محاضر الاستدلالات والتحقيق التي أكدت عدم إثبات أو موافاة القائم بأعمال مدير عام الإصلاحية وتأهيل صنعاء، مركز الشرطة بتعزيز أو محضر ضبط أو شهادة تثبت صحة التهمة، كون القائم بأعمال مدير عام الإصلاحية من قام بإرسال الحيدري إلى مركز الشرطة.

وأوضحت استدلالات قسم الشرطة أن الدعوى كيدية وكاذبة وليس لها أي صحة على أرض الواقع، وإنما بسبب خلاف بين القائم بأعمال مدير عام الإصلاحية ووالد المتهم الذي يعمل مديراً للتأهيل والتدريب بالإصلاحية.

من جانبه طالب مدير التأهيل والتدريب بالإصلاحية يحيى الحيدري والد المتهم - رئيس مصلحة التأهيل والتدريب «السجون سابقاً» اللواء محمد الزلب برد الاعتبار له ولابنه الذي كان يحضر إلى الإصلاحية لمساعدته، واتخاذ الإجراءات اللازمة والقانونية حيال ذلك.

بحاجة لجراحة عاجلة ويأمل في أهل الخير

نبيل يعاني الشلل النصفي بعد صعقة كهربائية وسقوطه من الطابق الثالث

منذ ديسمبر 2009 م انقلبت حياة نبيل محمد محمد جار الله إلى معاناة مستمرة هو وأسرته بعد أن تعرض لحادث عرضي أثناء عمله في إحدى العمارات وسقوطة من الطابق الثالث جراء صعقة كهربائية من خطوط الضغط العالي.

نبيل الذي يعول زوجة وخمس بنات يعاني اليوم من شلل نصفي (أطرافه السفلية) جراء إصابته في الحادث بكسور في العمود الفقري والنخاع الشوكي أوقف لديه الحركة ولم يعد يسيطر على حركته رغم محاولات العلاج في الوطن وهو اليوم بحاجة لعملية في الخارج قدرها الأطباء بـ55 ألف دولار.

نبيل الذي وجد نفسه في هذا الوضع وفقد مصدر رزقه ولم يعد يستطيع إعالة أسرته وتدريس بناته الخمس لديه أمل كبير بعد الله في أهل الخير لمساعدته في استعادة حركته وإعادة البسمة إلى أطفاله وأسرته بمساعدته في إجراء العملية.

ورغم ما يعانيه هذا الشاب من عجز فقد حاول أن يوفر لنفسه مصدر رزق بشراء سيارة متواضعة (تاكسي) وأدخل عليها تعديلات لتتوافق ووضعه الصحي .. وذلك بعد أن باع المصوغات الذهبية لزوجته لكن هذا الأمر لم يف بالغرض ولم يوفر له قوت يومه خاصة وأن عجزه عن الحركة يعيق عمله فضلاً عن تدهور حالته الصحية باستمرار.

أسرته تعول على أهل الخير في مساعدة نبيل وتمكينه من العلاج وإنقاذه وأسرته من الضياع وحتى تعيش بناته الخمسة مثل أقرانهن وإتاحة الفرصة لتعليمهن .. وهي مناشدة أيضاً للجهات المختصة للالتفات إلى هذا الشاب والعمل على تقديم ما تستطيع من عون ومساعدة حتى يستعيد عافيته وقدرته على الحياة الطبيعية ويتمكن من إعالة أسرته وهو بانتظار يد العون ... ولمن يريد فعل الخير